وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

ملتقى وطني حول:

أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

الاسم: إلهام

اللقب: زايد

الرتبة العلمية: دكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المؤسسة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3

عنوان المداخلة: معوقات ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالتركيز على المشكلات التسويقية)

البريد الالكتروني:inessilhem@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال نشاطات تتناسب مع الواقع المعاصر في ظل العراقيل والمشاكل التي تتعرض لها، لهذا أصبحت محورا أساسي في تقدم الاقتصاد الوطني، باعتبار أن المشروعات الصغيرة تساهم في خلق نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي للسلع والخدمات، فهي المصدر الرئيسي لبروز الابتكار والتجديد والمحافظة على استمرارية المنافسة ودعمها بشتى الوسائل، كونها تتميز بسرعة التكيف والتأقلم مع مختلف التغيرات التي تطرأ

وانطلاقا من كل هذا سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه وتعرقل تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات، الاقتصاد الوطني، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract :

The title of the intervention : Obstacles to the promotion and development of small and medium enterprises in Algeria

The second axis: difficulties and problems experienced by small and medium enterprises (focusing on marketing problems)

Small and medium enterprises are of great importance in activating economic activity in Algeria, through activities commensurate with contemporary reality in light of the obstacles and problems they are exposed to, this has become a main focus in the progress of the national economy, considering that small projects contribute to the creation of a high percentage of the gross domestic product of goods and services, they are the main source for the emergence of innovation and renewal, maintaining the continuity of competition and supporting it by various means, as it is characterized by the speed of adaptation to the various changes that occur .

Based on all this, we will try in this paper to highlight the most important obstacles and problems that face and impede the development and growth of small and medium enterprises .

Key words: small and medium enterprises, obstacles, the national economy, the gross domestic product.

مقدمة:

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا في الاونة الأخيرة واهتماما بالغا من طرف المنظمات والباحثين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تؤدي إلى التطور الاقتصادي، وذلك راجع إلى سرعة إنشائها والخصائص الأخرى التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، كما أنها تعد كركيزة لنجاح تجارب التصنيع في أغلب دول العالم خاصة البلدان المتقدمة والحديثة التصنيع، فكثيرا ما تنصح المؤسسات المالية والنقدية الدولية والباحثين المختصين بضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الوجه الصحيح للنمو الاقتصادي والاجتماعي لقدرتها على امتصاص جزء كبير من البطالة

وما يلاحظ في الجزائر أن هذا النوع من المؤسسات لم يحظى بالرعاية والاهتمام اللازمين منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إلى وضع حد للعراقيل والمشاكل التي تعيق ترقية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها، كما أن هذه الصعوبات تعود إلى عدة اعتبارات منها:

بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية، بالإضافة إلى كون هذه المشاكل ناتجة عن التغيرات الاقتصادية، وعليه يمكن أن نطرح إشكالية دراستنا كالآتي:

ما هي أهم المعوقات التي تعرقل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

-ما هي الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

أهداف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة يكمن في:

-محاولة إبراز المعوقات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع ضمان الإجراءات اللازمة لترقية هذه المؤسسات

أهمية الدراسة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المواضيع المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن باعتبار أن هذه المؤسسات تحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك لابد من ترقيتها وتطويرها ودعمها من طرف البنوك عن طريق القروض لضمان بقائها ضمن المنافسة الدولية

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أحد المناهج التي يتبعها الباحثون في المجالات العلمية والأدبية وغيرها فهو يقوم بوصف الظواهر وصفا دقيقا خاليا من المبالغة، وقد تم استخدامه لتجميع المعلومات الخاصة بمختلف المعوقات والمشاكل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقسيم الدراسة:

المحور الأول: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثاني: الإجراءات المتخذة لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخاتمة

التوصيات والاقتراحات

المحور الأول: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم التدابير المشجعة والمحفزة التي اتخذتها الحكومات الجزائرية بهدف إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لم يسلم هذا القطاع من المعوقات والمشاكل التي تعرقل نشاطه وتؤثر سلبا على سيره ونموه ومن أهم هذه المعوقات نذكر[1] :

-صعوبة التسويق والبيع محليا

-غياب العلامات التجارية وتصميم المنتجات والخدمات

-المنافسة غير المتكافئة بين المؤسسة الصغيرة والكبيرة

-تضارب الهيئات الحكومية

-غياب التخطيط السنوي ولفترات أطول

-ارتفاع معدل دوران المخزون وظاهرة المخزون الراكد

-تداخل العلاقات بين الملكية (الملاك) والمديرين

-غياب الرقابة المانعة والصيانة المانعة للأخطاء والانحرافات

كما يمكن تصنيف هذه المشكلات والمعوقات إلى المجموعات التالية :

1-المعوقات والمشكلات التسويقية:

وهي من أهم الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات وتختلف هذه المجموعة من الصعوبات حسب نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الممارس وهي تتمثل فيما يلي[2]:

-انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي، وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأجر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وخاصة عدم دعم المنتج الوطني بالدرجة المحلية

-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد، المحاكاة أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية

-عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاحمة، لتعرض منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية الناشطة في هذه القطاعات

-اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي، أو المستثمر الصناعي، أو البيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة

---

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر: الجزائرية للكتاب، 2006، ص ص 255-256.

[2] بشني يوسف، شرارة وليد، الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة –دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11(العدد 01)، 2022، ص 406.

-نقص المهارات التسويقية والترويجية لأصحاب هذه المؤسسات خاصة عند التعريف بالمنتجات

-عدم استغلال القدرات التصديرية: فلما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال قدراتها التصديرية

2-معوقات ومشاكل الائتمان والتمويل:

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل، فلا يحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل لاسيما البنوك التجارية عن تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة، فعدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع، وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية، كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر النقد الأجنبي وفي الغالب فإن الحصول عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية، كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامية غالبا ما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يؤدي بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي لاقتناء ما تحتاج إليه من النقد الأجنبي لتمويل مستورداتها من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار[1]....

وبصفة عامة تتلخص المعوقات التمويلية فيما يلي[2]:

*اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات الحالية المحددة لها

*إن الكيان القانوني لهذه المؤسسات يكون في الغالب مؤسسات فردية فلذلك يصعب زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم من الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض

*تردد البنوك التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية قصيرة أو طويلة الأمد وذلك ما لم تكن تتمتع بشهرة واسعة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة من الوسط التجاري

*تحمل تكلفة مرتفعة للحصول على التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة

بالرغم من تأسيس بنوك للمساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه البنوك لا تزال تقوم بدور محدود في هذا المجال، كما أن الموارد المالية المتاحة لها تعتبر غير كافية لسد الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات

---

[1] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص65.

[2] بشني يوسف، شرارة وليد، مرجع سابق، ص 405.

3-المعوقات الإدارية:

تتمثل أهم المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري فيما يلي:

-صعوبة إجراءات التأسيس وتعدد الجهات المتعامل معها فيتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإجراءات إدارية معقدة إضافة إلى طول مدتها وهذا ما يؤدي عادة إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب القوانين والأنظمة التي لا تراعي ظروف المستثمر، إضافة إلى الصعوبات التي تضعها مختلف الجهات كالتأمينات الاجتماعية والصحة والبيئة على المستثمرين الصغار كالافتقار لأساليب التعامل مع الجهات الإدارية [1]

-مشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية: يعاني هذا النوع من المؤسسات من ضعف المعلومات والإحصاءات الخاصة بالمؤسسات المتنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل إضافة إلى ضعف الخبرة التنظيمية والإدارة غير المحترفة لمالكها

-الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والرقابة الإدارية: يميل أصحاب المشاريع الصغيرة إلى عملية التحفيظ الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها ولكن الفشل في التخطيط يؤدي لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، فبدون التخطيط الاستراتيجي لا يحقق المشروع القوة التنافسية في السوق كما تتميز هذه المؤسسات بإهمالها لأساليب التوجيه والرقابة الإدارية بسبب افتقارها للمهارات القيادية والطرق العلمية، وهذا بدوره يؤثر سلبا على مستقبل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-المعوقات الفنية: وتتمثل فيما يلي[2]:

-الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية

-استخدام أجهزة أقل حداثة أو أقل تطورا مقارنة مع تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة

-عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية

-عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية

-صعوبة الحصول على المواد الأولية وانخفاض الإنتاج، بحيث يعود السبب في صعوبة الحصول على المواد الأولية لاعتماد تلك الصناعات على المواد الأولية المستوردة والمشكلة تكمن في ارتفاع أسعار الاستيرادات إضافة لصعوبة الحصول على الكميات الكافية نسبيا مقارنة بالصناعات الكبيرة ونظرا لمعاناة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض الإنتاج فإن السبب يعود لسوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى كالطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد زيادة عن قلة الخبرات الفنية والكثرة في التوقفات عن العمل

-صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي ووفقا لدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2004)

---

[1] صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004، ص 39.

[2] بشني يوسف، شرارة وليد، مرجع سابق، ص ص 406-407.

-من بين الصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية نقص المعلومات عن الأسواق والمعايير والحواجز التي تعترض الدخول والخروج والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الأسواق، والبيانات الإحصائية ذات الصلة والمؤسسات الداعمة

BENHAMMA & HEMISSI, 2021

-عدم توفر فرص التكوين والتدريب اللازم لأصحاب المؤسسات، فعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية الضرورية لإقامة وإدارة هذه المؤسسات أمر جعلها تعاني من الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في الخبرات المطلوبة والضرورية لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المشروعات ليست لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية

-مشاكل حوادث الأمن الصناعي، والذي يكون بسبب عدم احترام العمال وأرباب العمل لقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية إضافة للعوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي

5-معوقات المحيط الجبائي: يشكي العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع أسعار الضريبة والتقدير الجزافي لأرباحهم في الكثير من الحالات وهذا نتيجة عدم إمساكهم في الغالب دفاترهم الحسابية بطريقة منظمة

وينتج عن ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن، ففي بعض الحالات ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد مصالح الضرائب، كما يمكن أن يعجز صاحب المؤسسة من الوفاء بالدين، ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، كما يعود السبب أيضا إلى نسب اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، كما أن غياب الوعي لدى أصحاب هذه المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات الجزاءات التي تفرض من قبل مصالح التأمينات بسبب التماطل في تقديم تأمينات على أعمالهم أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية[1]

6-معوقات متعلقة بالعقار الصناعي: من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فهناك[2]:

-طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار

-الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات

-إعادة النظر حتى في عمليات التوزيع القانونية

-مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن

[1] السعيد برش، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18أفريل 2006.

[2] سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2007، ص ص 189-190.

-إن مسألة الملكية هذه تطرح إشكالا محاسبيا يتعلق بالميزانية والإهلاك ومصاريف التأسيس وغيرها، وبالرغم من وجود أجهزة محلية مثل لجنة تنشيط وتحديد وترقية الاستثمارات، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، أنيطت بها مسائل تنشيط الاستثمارات فإن مسألة العقار الصناعي لا تزال مطروحة لأن:

*الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، فبالإضافة إلى أن الأرض نفسها أنواع فهناك أراضي خاصة وأراضي بلدية وأراضي دومين....، وهكذا ومن ثم فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة

*نقض وغياب أحيانا الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا

وبصدد العقار الصناعي نذكر أن المناطق الصناعية عبر الوطن انحرفت بسبب غياب سياسة خاصة بها وعن غرضها ودخلت في دائرة أخرى تتميز ب:

-حالة تدهور في التهيئة والتسيير

-تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية

-أصبحت في غياب السياسة المشار إليها بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بنيويا ينذر بعواقب وخيمة

المحور الثاني: الإجراءات المتخذة لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تجاوز المعوقات والعقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب اتخاذ إجراءات تشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين[1]، وقد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذه الإجراءات التي سوف نتعرض لها في هذا المحور

1-برنامج التأهيل: وهو برنامج يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة الرئيسية الاقتصادية، البرنامج يمتد لفترة 12 سنة يشمل مرحلتين:

-المرحلة الأولى: وتمتد على خمس سنوات وتضم تأهيل المحيط المباشر للمؤسسات التي تشمل على البناء المؤسساتي والقانوني

-المرحلة الثانية: مرحلة الضبط ومدتها سبع سنوات وتضم:

*تحديد المعدات والآلات وتطوير نظم الإنتاج والإدارة

*تطوير مهارات العاملين

*تطوير التسويق وبحوث التسويق

[1] المركز الديمقراطي العربي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مراحل تطورها ودورها في التنمية، 8ديسمبر 2016، على الرابط: https://democraticac.de/?p=40830 ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/20.

لذا يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تتبنى إجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية والإنتاجية والتسويقية، وأن تتحمل جزء من أعباء العملية التأهيل

2-أهداف البرنامج: يتضمن مجموعة من العمليات الموجهة إلى المؤسسات ومحيطها وتتمثل في ما يلي:

-الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات بمعنى تكييفها وفق المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات حيث يتوجب على المؤسسات الجزائرية مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية

-توسيع مجال التسويق أمام المؤسسة بالعمل على الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية أولا ثم اقتحام الأسواق الخارجية

-الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات بمعنى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج للمؤسسة

-التشغيل والحفاظ على مناصب الشغل من أولويات برامج التأهيل والعمل على توفير فرص جديدة من جهة أخرى

3-المجالات التطبيقية لبرامج التأهيل: إن برنامج التأهيل ممول من طرف المساعدات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار تأهيل الاقتصاديات المحلية للاندماج في المنطقة الأورو متوسطية، وتتمحور عمليات التأهيل في مجالات عديدة على مستويين هما:

أ/ مجالات التأهيل على مستوى المؤسسة: يكون هذا من خلال تحديات أنماط التسيير وتحديد وسائل الإنتاج المقدمة، وطرق الإنتاج المستخدمة وإتاحة الإعلام الاقتصادي اللازم، سواء المتعلق بالقضايا الاقتصادية للمؤسسة أو بالمحيط الخارجي للمؤسسة، ويشمل التأهيل المؤسسات والصناعات التي تمتلك إمكانيات متغيرة تساعد على نمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية كما يمتد التأهيل لبعض الجمعيات ذات العلاقة مثل منظمات أوقات العمل، نظرا لدورها في الحوار مع السلطات العمومية وفي توصيل المعلومات والتوجيهات إلى المؤسسات [1]

ب/مجالات التأهيل على مستوى المحيط: وتشمل عمليات التأهيل اللازمة على محيط المؤسسة لتكون أكثر استجابة لنموها وتطورها واستمرارها ومنها:

-المحيط القانوني والإداري والتنظيمي

-المحيط العقاري

بالإضافة إلى ما سبق هناك انشغالات مستقبلية أخرى لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

برنامج تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق 600000مؤسسة خلال 10 سنوات القادمة (2002-2012) بمعدل 60000مؤسسة سنوي، حيث تنقسم إلى 30 بالمئة منها والتي تعتبر كمؤسسات مصغرة في مجال الخدمات بمقدار 3/2 منها مؤسسات مصغرة في مجال الخدمات، والباقي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة موجهة إلى إنتاج منتجات مصنعة ونصف مصنعة، و70 بالمئة عبارة عن

[1] المركز العربي الديمقراطي، مرجع سابق.

مؤسسات صغيرة تتخصص في مجال التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يتطلب تهيئة الفضاء الملائم من خلال إعداد خريطة لتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تهدف هذه الخريطة أساسا إلى دراسة كثافة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة توزيع انتشار هذه المؤسسات في آفاق 2022 وتراعي في ذلك :

-التوازن السوسيو اقتصادي بين مختلف ولايات الوطن

-إظهار المؤهلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لكل ولاية وفي عمليات الاستثمار وسيتم ذلك عن طريق

*إحصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التراب الوطني، وتوظيف محققين يقومون بعملية جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع، على مستوى المديريات الولائية للمناجم والصناعة باعتبارها الممثل الولائي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم القيام بدراسات اقتصادية حول فرص الاستثمار والقطاعات المبرمجة في كل ولاية

*التمكن من خلق التكتلات المؤسساتية في الأماكن الحضرية والريفية

4-الآفاق البعيدة المدى: ففي آفاق 2012 -2017 تسعى الوزارة إلى مساعدة المؤسسات والى تصميم المنتجات الجديدة والتي تحتوي على مكونات الكترونية والسيطرة عليها، أما في آفاق 2022 فتسعى الوزارة إلى تـأهيل المؤسسة لدخول عالم التكنولوجيا المتقدمة، والاندماج في الاقتصاد الدولي والأسواق المالية

تمثل هذه الآفاق على المدى المتوسط والمدى البعيد مؤشرا قويا على النقلة النوعية والكمية التي سيشهدها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إرادة سياسية عازمة على تحقيق التنمية الشامل

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية ودور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث عليها أن تتكيف مع التطورات المعاصرة التي تحدث على نشاطاتها، إلا أنه في الجزائر فهذه المؤسسات تعاني وتواجه جملة من المعوقات والمشاكل التي أثرت سلبا على تطورها ونموها واستمراريتها، ويرجع ذلك إلى النقص المسجل في التمويل والعقارات والتكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى الكفاءات وسوء التسيير، مما أدى إلى زوال العديد منها وأصبح من الضروري أن تبني مركز تنافسي واستراتيجي لتتماشى مع هذه التغيرات ولتضمن تحقيق الأهداف المسطرة، وفي ظل التطورات الاقتصادية الحالية ومع تدهور أسعار المحروقات يجب على الدولة الاهتمام أكثر مما مضى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وأن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها لتأهيل نشاطها وتكييفه مع المتغيرات الخارجية والداخلية التي تحدث باستمرار.

التوصيات والاقتراحات:

وفي هذا الصدد بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-تكثيف عملية البحث العلمي وتطوير الدراسات لترقى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات مستوى احترافي منظم

-دراسة الأسواق جيدا قبل الدخول في المجهول

- ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأفضل الوسائل والسبل التي أثبتت فعاليتها في اقتصاديات بعض دول العلم الثالث

-العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البيئة الترتيبية اللازمة لها حتى تؤدي دورها التنموي

-وضع استراتيجيات وبرامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم الدعم والمساعدات والخدمات الضرورية خصوصا للمشاريع الناشئة

-إيجاد آلية دعم خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق لمنتجاتها وذلك بمنحها حوافز تتمثل في إعفاءات ضريبية وتسهيلات للحصول على القروض والأراضي اللازمة لإقامة مشاريع عليها وتوفير مناخ استثماري ملائم للمؤسسات التي تعمل في المناطق النائية

-لابد من عمل جواري مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية إدماجها في الفضاءات التي تمثلها بورصات المناولة والشراكة وكذا المشاركة الفعالة في برامجها العملية

-إنشاء خريطة لتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والوطني كما يجب أن تتضمن البطاقات التقنية الفرص الحقيقية وقطاعات النشاط الواعدة المحلية المتوفرة والامتيازات المقارنة والمؤشرات الأساسية حول مستويات التنمية المحلية الكفيلة بخلق وتوطين هذه المؤسسات

قائمة المراجع

السعيد، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18أفريل 2006.

بشني يوسف، شرارة وليد، الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة – دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11(العدد 01)، 2022

جواد نبيل ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر: الجزائرية للكتاب، 2006

شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2007

صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004

لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004

المركز العربي الديمقراطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مراحل تطورها ودورها في التنمية، 8ديسمبر 2016

https://democraticac.de/?p=40830